الاتحاد

البادية: (مركز ثقل) التاريخ العربي!

د.محمد عابد الجابري

أوضحنا في المقال السابق كيف أن الدين، منظوراً إليه من زاوية نظام الحكم القبلي العصبي الذي شيد باسم الإسلام، قد لعب دوراً مهماً ضمن مقتضيات الوضع الاجتماعي العام. ومن هذه الناحية يمكن النظر إلى حوادث التاريخ الإسلامي، وإلى عدم الاستقرار السياسي الذي طبع هذا التاريخ، منذ حرب صفين إلى أيام ابن خلدون، يمكن النظر إلى ذلك كله كنتيجة للتناقض بين البناء الفوقي (وحدة الدين والدولة العصبية: الخلافة) وبين أساسه التحتي (مجتمع الكثرة واقتصاد الغزو).

إن ربط الدين بالدولة العصبية كان يمهد الطريق دوماً أمام كل حركة إقليمية أو طموح سياسي: فمبدأ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، وهو مبدأ ديني، كان يستغل باستمرار، لإخفاء الدوافع والأهداف الحقيقية لكثير من الحركات السياسية «الثورية»، والانتفاضات العصبية، والصراعات شبه الطبقية. ولما كان هذا المبدأ يقتضي دوماً الرجوع إلى ما كان عليه السلف الصالح، أي إلى أسلوب الحكم أيام الخليفتين أبي بكر وعمر، ونظراً لكون الدعوة الدينية تجد صداها العميق في البادية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالمطالبة بالرجوع إلى حياة البساطة، حياة التقاليد البدوية، ونظراً لتناقض مصالح البدو ووضعهم الاجتماعي مع دولة المدينة... نظراً لذلك كله، فقد كانت البادية تقدم باستمرار القوة العسكرية اللازمة لنجاح كل محاولة سياسية أو حركة عصيان تنجح في الظهور بمظهر الدعوة الدينية الحق. ومن هنا بقيت البادية (والأرياف) دوماً «مركز الثقل» في سياق أحداث التاريخ في الإسلام، فبقيت تحتفظ بأهميتها، وخطورتها. ومن هنا أيضاً كان «الملك الأعظم» خاصاً كما يقول ابن خلدون بـ«العشائر والقبائل والعصبيات» وكانت «الدول العامة الاستيلاء العظيمة الملك، أصلها الدين (من نبوة أو دعوة حق)». ولكن لا «الملك الأعظم»، ولا «الدول العظيمة الاستيلاء»، وهما شيء واحد -كان يمكن لهما التوفيق بين تلك الكثرة وهذه الوحدة: كثرة «العشائر والقبائل والعصبيات»، ووحدة «الدين والدولة العصبية» التي تجسمها «الخلافة».

انتهى تاريخ «وحدة الدين والدولة العصبية» ليقوم مكانه تاريخ الزوايا والتكايا، تاريخ الانكماش الذاتي والتدخلات الخارجية... العثمانية فالاستعمارية. الأزمة الاقتصادية الدورية التي أبرزنا معالمها في مقال سابق، اقتصاد الغزو الذي كان يحركها دوماً بسبب من طبيعته ذاتها التي لا تقبل الاستقرار ولا تسمح بالتطور والنمو، الصراعات العصبية التي كانت تتغذى من تناقض المصالح ومن الخلافات الدينية سواء بسواء، التداخل بين الدين والدولة وأزمة الخلافة الملازمة له، والمتجسمة في محاولة التوفيق بين مثل أعلى في الحكم يقوم على الوحدة والإخاء، وبين واقع اجتماعي ممزق... كل ذلك كان عبارة عن مظاهر مختلفة، ولكنها مترابطة متداخلة، للتناقض الأساسي في التجربة الحضارية في الإسلام إلى عهد ابن خلدون، والذي عبرنا عنه بـ«التناقض بين خشونة البداوة ورقة الحضارة»، بين بنيات فوقية وحضارة استهلاك سطحية، مستوردة في الغالب، وبين الأسس الواهية التي أقيمت عليها، أسس متموجة متوترة باستمرار:

- أساس اجتماعي: يأبى الوحدة والانسجام، تأبى وحداته الاندماج بعضها في بعض: مجتمع الكثرة، النظام القبلي، تعدد الفئات العرقية والدينية... الخ.
- أساس اقتصادي: رخو مائع، «غير طبيعي»، غير قابل للنمو الذاتي: اقتصاد الغزو، تجميع الثروات، استهلاكها لا استثمارها...
- أساس ديني في الحكم: مفروض من فوق: فرض «وحدة الدين والدولة العصبية» على مجتمع الكثرة، مجتمع العصبيات والفئات المختلفة المتنافرة التي لا تلتئم إلا لتتفرق وتتشتت، كل ذلك في وقت لم يكن الناس فيه قد تغلبوا بعد على المسافات الطويلة، الجغرافية والطبيعية والاجتماعية والعرقية التي كانت تفصل بينهم.
- أساس تشريعي جامد: سد باب الاجتهاد، تفصيل الحاضر وفق وقائع الماضي على ما بينهما من تباين واختلاف كبيرين.
- أساس ثقافي: غير موحد ولا منسجم، لا يعكس الحاضر ولا مشاكله بقدر ما يعكس اهتمامات قديمة وقضايا جانبية: الخلافات الفقهية، الفلسفة اليونانية، الآداب والحكم الفارسية، الشعر الجاهلي.

هذه الأسس المتموجة المضطربة دوماً، والمتنافرة والمتوترة باستمرار، لم يكن من الممكن أن يندمج بعضها في بعض بشكل من أشكال الاندماج، ليتشكل منها بناء متماسك قابل للتطور والنمو الذاتي، كما لم يكن من الممكن أن تقوم عليها حضارة تستطيع أن تضمن لنفسها التقدم المطرد... ولذلك بقيت مظاهرها تطفو على السطح، وتدور مع الدورات العصبية، مع دورات أزمة الخلافة، مع حركة اقتصاد الغزو، تلك الحركة غير المنظمة غير الهادفة.

لقد قامت الدولة العربية الإسلامية على أساسين متنافرين متناقضين: الدين الموحد، والعصبية المفرقة.. لقد وحد الدين العصبيات يوم كان يوفر مغانم كثيرة بفضل الفتوح... وفرقت العصبيات وحدة الدين يوم توقفت الفتوح، يوم قام مقام تجنيد القبائل من أجل الجهاد، تشتيت هذه القبائل نفسها، واسترضاء بعضها بالمال، وضرب بعضها الآخر ببعض، من أجل الحفاظ على الحكم... لقد قامت وحدة الدين والدولة العصبية على أساس اقتصاد الغزو الذي ارتكز على فتوح واسعة ومغانم كثيرة خلقت منذ البداية بنيات جديدة، تحتية وفوقية معاً. فلم تكن هذه وليدة تلك، ولا كانت تلك أساساً لهذه... وعندما توقفت الفتوح، أي عندما توقفت الغنائم ووقفت الجبايات، انقلب الغزو الخارجي (الجهاد)، إلى غزو داخلي. فكان الصراع العصبي/ الاقتصادي، وكان قيام الدول وسقوطها وتعاقبها وتزاحمها... ولم يحن القرن الثامن الهجري حتى استفحل ذلك «المرض المزمن»، مرض هرم الدول، وضعف القبائل، وتفشي الأمراض، وتراجع الدين، وتقهقر الحضارة، و«كأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول والانقباض فبادر بالإجابة» كما قال ابن خلدون!

تلك هي الصورة التي تقدمها لنا تحليلات صاحب المقدمة عن التجربة الحضارية في الإسلام إلى عهده: صورة قاتمة حقاً، متأثرة فعلاً بالتجربة السياسية والاجتماعية التي خاضها صاحبها... ولكنها مع ذلك تعبر عن جانب مهم من الحقيقة الموضوعية، الاجتماعية والتاريخية.

لقد أطل ابن خلدون من قلعة ابن سلامة (بالجزائر حيث كتب «المقدمة») على تجربته الشخصية، وعلى التجربة الحضارية في الإسلام إلى عهده، فمزج بينهما، والتمس الحل لمشاكل هذه من وقائع تلك، فصاغ من ذلك نظرية امتزج فيها الذاتي بالموضوعي، الفلسفة بالتاريخ.

وبمغادرة ابن خلدون قلعة ابن سلامة وبمغادرة الحضارة دمشق تكون التجربة بتيمورلنك في دمشق وباتصاله فأصبحت هي نفسها جزءاً من رتابة الحياة وعبثها، المستقبل ظلام دامس وغيوم مثقلة بذنوب البشر ماضياً وحاضراً... كل شيء في الحياة عبء على النفس، لغز للفكر، ضباب في الرؤية، فكان الحل، الحل الذي يفرض نفسه هو السقوط في جبرية عمياء قاهرة. والهروب إلى (عالم الملكوت، عالم الشطحات، والالتجاء إلى عالم خيالي تبنيه الشحنات الانفعالية التي كان هذا التناقض يقدم ألف وسيلة لاستثارتها...)، كل شيء إذن كان يدفع إلى الانكماش، إلى التراجع والانحطاط...

وهكذا يكون تاريخ ابن خلدون قد انتهى مع نهاية تجربة ابن خلدون. لقد انتهى تاريخ «وحدة الدين والدولة العصبية» ليقوم مكانه تاريخ الزوايا والتكايا، تاريخ الانكماش الذاتي والتدخلات الخارجية... العثمانية فالاستعمارية.

لكن هل هناك انقطاع حقاً بين تاريخ ابن خلدون وعهد ما بعد ابن خلدون؟ ألا نجد في تحليلات ابن خلدون ما يلقي بعض الأضواء على جوانب من تاريخنا الحديث وواقعنا الراهن؟ ألا نجد ملامح ذلك التناقض المزمن في حياتنا الجارية الآن؟

إنها مسألة أخرى..! موضوع آخر...!

الجمهورية أونلاين

محاكمة الصحافة في غرناطة

جمال عبدالرحيم

الربط بين الإسلام والإرهاب وتعميم تهمة الإرهاب على المسلمين ظاهرة سلبية.. الرسوم المسيئة التي نشرتها بعض الصحف الدانماركية والأوروبية للرسول «صلي الله عليه وسلم» لا علاقة لها بحرية الرأي والتعبير.. عدم إيجاد تعريف مقبول لدي الجميع عن الإرهاب أمر غاية في الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً.. حرية الإعلام وحرية تدفق المعلومات والأفكار والنقاش المفتوح دون تدخل الحكومات هي متطلبات جوهرية لتنمية وتطور مجتمعات حرة ومستقرة. وديمقراطية.

السطور السابقة جاءت نصاً من التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي حول قضايا الإعلام في الدول الأورو متوسطية. وكنت أحد المشاركين فيه بمدينة غرناطة الإسبانية في الأسبوع الماضي تحت عنوان «أساليب إعداد نشر التقارير المتعلقة بالإرهاب والراديكالية.. والعلاقة بين وسائل الإعلام والحكومات».

عشرات من الصحفيين والكتاب والباحثين وممثلي منظمات حقوق الإنسان والمراكز البحثية من مختلف الدول الأورو متوسطية شاركوا في ذلك المؤتمر الدولي الذي نظمه الاتحاد الدولي للصحفيين بالتنسيق مع المفوضية الأوروبية ووزارة الخارجية الإسبانية وجامعة غرناطة ومؤسسة تومسون للصحافة.

علي مدار يومين كاملين ناقشنا في المؤتمر ٤ محاور مهمة.. الأول: حول قدرة وسائل الإعلام على التنظيم الذاتي عند إعداد ونشر التقارير والأخبار المتعلقة بالإرهاب.. أما الثاني: فكان بشأن التصورات والتيسيرات المتعلقة باللغة والمصطلحات المستخدمة في إعداد التقارير. فيما كان المحور الثالث: حول أخطار وقوع اعتداءات على الصحفيين في إطار الحرب على الإرهاب.. وجاء المحور الرابع بعنوان: «مفاهيم جديدة ودور وسائل الإعلام الجديدة وتأثيراتها».

من الموضوعات المهمة التي ناقشها المؤتمر.. الرسومات المسيئة التي نشرتها بعض الصحف الدانماركية والأوروبية للرسول «صلي الله عليه وسلم» واتفق الجميع على أن نشر مثل هذه الرسوم لا علاقة له بحرية الرأي والتعبير. مطالبين بتوحيد التشريعات في الدول الغربية والإسلامية لمناهضة العنصرية والكراهية. لأن الكره الديني أمر غير مقبول.

في الحقيقة كانت سعادتي بالغة عندما أجمع العديد من الأكاديميين والباحثين الأوروبيين على أن الربط بين الإسلام والإرهاب هو ظاهرة سلبية خطيرة وأن تعميم تهمة الإرهاب على المسلمين أمر غير مقبول بالمرة. مؤكدين أن الإرهاب ظاهرة عالمية لا علاقة له بالإسلام.

لقد اتفق معي جميع المشاركين في الرأي عندما ذكرت في كلمتي أمام المؤتمر أن الشعوب العربية والإسلامية أصيبت بخيبة أمل شديدة تجاه الإعلام الغربي خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. فنجد وسائل الإعلام الغربية لا يشغلها ما يتعرض له المواطن الفلسطيني في غزة من اعتداءات وحشية على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية علاوة على أن وسائل الإعلام لا تنقل إلا وجهة النظر الأمريكية فيما يتعلق بحربها في أفغانستان والعراق وغالباً ما تكون معلومات خاطئة فنسمع ونقرأ ونشاهد تقارير أمريكية تشير إلى نقل العشرات من مقاتلي طالبان بأفغانستان أو المقاومة العراقية. ثم نفاجأ بعد ذلك بأن القتلي من المدنيين الأبرياء ولا علاقة لهم بقوات طالبان أو المقاومة العراقية!! أعتقد أن المؤتمر توصل إلى نتائج إيجابية كثيرة عقب الانتهاء من مناقشة المحاور الأساسية. ومن تلك النتائج ضرورة مراعاة الحريات الإسلامية وعدم المساس بهذه الحريات في إطار الحرب على الإرهاب وكذا ضرورة تعامل وسائل الإعلام بحذر شديد مع الرسائل الإعلامية التي تحاول بعض المنظمات والجهات الإرهابية تمريرها إلى وسائل الإعلام.. واتفق الجميع على التزام الإعلاميين بحرية التعبير والوصول إلى المعلومة وأعلي معايير الصحافة الأخلاقية ويجب أن يكون للصحفيين فكرة واضحة عن ماهية دورهم ولا يتبنون مواقف الحكومة تلقائياً كما يجب على الصحفيين معارضة الرقابة بكل أشكالها حتى ولو كانت تتخفي في التشريعات المناهضة للإرهاب. ومن النتائج الجيدة التي توصل إليها المؤتمر كذلك أن الجماعات الإرهابية جيدة جداً في الدعاية.. وعلي الصحفيين أن يعوا أنه يمكن استغلالهم لهذا الغرض. وأنه يجب أن يسعي الصحفيون جاهدين إلى التأكد من أنهم ينقلون الخبر من كافة جوانبه. أو أن يكونوا آمنين في الأقل في نقلهم لجانب الخبر الذي يحققونه.

من الأوراق المهمة التي قدمت للمؤتمر ورقة بعنوان «مبادرة الصحافة الأخلاقية». وهي مبادرة أطلقت في آسيا وأوروبا في بداية العام الحالي وشارك فيها عدد كبير من الصحفيين والإسلاميين في أوروبا والشرق الأوسط وأندونيسيا.. وتهدف «مبادرة الصحافة الأخلاقية» إلى دعم قيم الديمقراطية من خلال الترويج لبناء شبكات حوار حول الحاجة إلى صحافة أخلاقية وهي تعمل على نشر الوعي حول الدور الذي يمكن أن تلعبه الصحافة الواعية والمطلقة والملتزمة بتقديم التقارير والأخبار ضمن سياقها في التأسيس لفهم متبادل يواجه التقسيم والتجزئة المبنية على اختلاف اللغة أو الثقافة أو العرق أو المعتقد الديني.

ومبادرة الصحافة الأخلاقية تركز على الترويج لقيم أخلاقية في العمل الصحفي وتقويتها وإعادة الالتزام بها.. منها العمل على احترام الحقيقة. وأن يكون الصحفي مستقلاً وغير منحاز وألا يسبب ضرراً للآخرين وأن يكون منفتحاً وشفافاً وخاضعاً للمحاسبة من قبل الجميع وأن يعمل من أجل الصالح العام.

ومن النقاط المهمة التي ركزت عليها مبادرة الصحافة الأخلاقية هي مطالبة الصحفيين الطامحين بالوصول إلى أعلي المقاييس أن يكونوا مستقلين وأن يتحاشوا الارتباط بمصالح حزبية سياسية أو تجارية أو أية مصالح أخري يمكن أن تؤثر أو تعطي الانطباع بأنها تؤثر في عملهم ومهنتهم.

وتحت عنوان «كيفية تناول وسائل الإعلام تحديات العنف والإرهاب والتطرف» قدمت الزميلة سهير جردات عضوة مجلس نقابة الصحفيين الأردنيين ورقة عمل طيبة. تناولت فيها الأحداث الإرهابية التي تعرضت لها العاصمة الأردنية عمّان في التاسع من شهر نوفمبر ٢٠٠٥. لقد استمتعت علي مدي ثلاث ساعات كاملة بصحبة أعضاء المؤتمر في زيارة القصر الحمراء بمدينة غرناطة الذي يعد واحداً من أروع القصور في تاريخ العمارة الإسلامية ومن أعظم الآثار الأندلسية الباقية حتى اليوم بما حواه من بدائع الصنع والفن.. وللحديث بقية في الأسبوع المقبل إن شاء الله.

السفير

هذا ما يريده السودان من مصر

فهمي هويدي

ماذا يريد السودان من مصر؟ الإجابة عن هذا السؤال هي محور هذه الرسالة التي تلقيتها من الدكتور حسن مكي عميد البحوث والدراسات العليا بجامعة أفريقيا العالمية في الخرطوم. وهو بهذه الرسالة يكمل الصورة التي قدمها الدكتور السيد فليفل العميد السابق لمعهد الدراسات الافريقية بجامعة القاهرة. والصورتان توفران لجهات القرار في البلدين «خريطة عمل» لمن يريد حقاً أن يعمل لأجل مصر والسودان والعرب أجمعين.

بقلم الدكتور حسن مكي عميد البحوث والدراسات العليا بجامعة افريقيا العالمية:

مع أن زيارة الرئيس مبارك للسودان استغرقت ساعات، إلا أنها بمقياس العائد كان لها مردودها السياسي المؤثر والكبير على العقل والنخبة في الخرطوم، لأنها جاءت في ظرف صعب يجتازه السودان، ويحتاج فيه إلى المؤازرة والدعم والنصيحة. ومع أن زيارة الرئيس مبارك سبقت زيارة الرئيس الافريقي امبيكي، إلا أن الأخير وجد نفسه خارج السلطة في جنوب افريقيا بعد أسبوع من عودته الى بلاده. ومهما يكن من دور لجنوب أفريقيا في أفريقيا والسياسة السودانية، إلا أن دورها ضئيل حتى على مستوى جنوب السودان، ولا مجال للمقارنة بين نفوذ مصر وجنوب أفريقيا. إن قلة من النخبة في مصر والسودان يدركون أن السودان الحديث أحد مشاريع النخبة التركية المتمصرة بقيادة الخديوي محمد علي (باشا). ذلك أنه لم يكن هناك دولة اسمها السودان قبل مجيء محمد علي وأحفاده إلى منابع النيل، حيث كانت الدولة التي تجاور مصر جنوباً هي سلطنة التويخ التي تمتد حدودها ما بين وادي حلفا وتخوم سنار، وإلى غربها كانت هناك سلطنة كردفان بقيادة المندوم مسلم، ثم سلطنة دارفور التي كانت تتواصل مع مصر عن طريق درب الاربعين، أي درب الأربعين يوماً، حيث تحتاج القوافل إلى اجتيازه خلال أربعين يوماً للوصول إلى الحدود المصرية في الفاشر، وجنوباً كانت القبائل الجنوبية تعيش كما خلقها الله سبحانه وتعالى كتجمعات لا تعرف الدولة أو السلطة المركزية، ولكل لهجته وعاداته وطرائقه في الحياة.

تمكنت مصر من لم هذه المكونات الجغرافية والبشرية على مراحل مختلفة، ابتداء من عام ١٨٢٠ إلى عام ١٨٧٤ ثم أطلق عليها الخديوي اسماعيل في أحد فرماناته اسم السودان المصري، واستمرت الحال كذلك إلى أن اندلعت الثورة المهدية، التي لم يسع برنامجها الروحي والسياسي إلى قطيعة مع مصر، بل إلى زيادة التواصل معها عن طريق إقامة دولة إسلامية متحدة بين مصر والسودان. وسواء كان البرنامج واقعياً أم غير واقعي، فالمهم فيه هو ما عبر عنه من تطلع وشوق لإقامة دولة متحدة على وادي النيل، بعيداً عن تأثيرات القوى الاستعمارية ونفوذها، التي كان من أهداف المهدي تحرير مصر وشد أزر الثورة العرابية ومؤاخاتها، على درب إقامة نواه لحكم العالم الإسلامي.

سقط مشروع الثورة المهدية، ليتسع الطريق أمام دولة الحكم الثنائي ابتداء من عام ١٨٩٩، التي كانت في حقيقتها حكماً انكليزياً روحاً وإدارة، ولم يكن لمصر من نصيب في إدارة السودان إلا دفع تكاليف إدارة شؤون البلاد من الخزينة المصرية. لذلك فإن مشروع السودان الحديث الذي أقامه الانكليز، وما فيه من سكك حديدية ومدارس ومشاريع زراعية وجيش نظامي، وغير ذلك من مطلوبات الدولة إنما تم سداد تكاليفه من الخزينة المصرية، باعتبار أن السودان كان يعد آنذاك إقليماً مصرياً. فيما الإدارة الانكليزية كانت ترمي إلى هدف آخر هو أن يكون السودان للسودانيين. ولم يكن ذلك حباً بالسودان ولكنه كان تطبيقاً لسياسة «فرّق تسد».

وحتى لا يقوم مشروع دولة وادي النيل، التي تمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى الأدغال السودانية. ذلك أن السودان بحجمه الراهن ليس دولة عادية، بل يمكن أن يشكل قاعدة لدولة امبراطورية، بما توفر له من موارد زراعية ومعدنية وثروات ومياه.

لقد خرج السودان من مشاريع التدويل والحروب والمؤامرات مثخناً بالجراح. مهدداً في وحدته، ومهدداً في نسيجه الاجتماعي ومهدداً في ثرواته، ومهدداً في رئيسه وخياراته السياسية والأمنية والاقتصادية، وفي ظل هذه الظروف يطرح السؤال الكبير: ماذا يريد السودان من مصر؟

في الرد على السؤال يمكننا أن نقول إن للسودان مطالب آنية، وأخرى مرحلية، وثالثة استراتيجية، يمكن إجمالها في الآتي:

÷ أولاً على الصعيد الآني والمستعجل، فإن السودان يحتاج إلى الخبرة والدبلوماسية المصرية والعربية للخروج من أزمة دارفور، التي أصبحت في ظرف سنوات قليلة القضية الأولى على المستوى العالمي. وتستمد قضية دارفور أهميتها من ارتباطها بالنفوذ الفرنسي والاميركي في غرب افريقيا، وخوف فرنسا من زول امبراطوريتها الفرنكوفونية، نتيجة للتحولات العميقة السكانية والعسكرية والثقافية في إقليم دارفور، ونتيجة لأخطاء حكومة الخرطوم في إدارة معركتها هناك، في ظل حرب أهلية أصبحت خارج نطاق السيطرة.

تريد الخرطوم أيضاً من القاهرة المساندة للخروج من فخ أوكامبو، الذي هو أشبه بفخ غزو الكويت الذي نصب للرئيس صدام حسين وأشبه بفخ قطع الاتصال الخارجي عن الرئيس عرفات بعد صلح أوسلو، والنتيجة كانت كارثية على المستويين العراقي والفلسطيني، ويمر السودان بالظروف ذاتها، لأن توقيف الرئيس البشير يعني إنهاء السيادة السودانية، وإعادة تشكيل الخريطة السودانية السياسية من الخارج. ولذلك تأثيره الكبير على مصر والعالم العربي ودول الجوار، لأن السودان يعاقب أساساً لأنه جنوب مصر، ولإحاطة مصر، وللتمكين لمشاريع معادية للوحدة والمصير المشترك، الذي إذا كان السودان قد فرط فيه، إلا أن فاتورته الكبيرة قد تقوم مصر بدفعها. كذلك يريد السودان تصفية الآثار السلبية لوضعية حلايب، خصوصاً أن التيارات الانعزالية في السودان قد تتخذها قميص عثمان لإفساد العلاقات بين البلدين. وليتها تعالج بإعلان تحويلها إلى منطقة تكامل، في ظل إدارة مشتركة ومشاريع مشتركة، حتى تكون رصيداً للوحدة ورصيداً لمشاريع الحريات الأربع.

كذلك يتطلع السودانيون إلى المعاملة بالمثل في تنفيذ اتفاقيات الحريات الأربع، وما فيها من حرية للانتقال وتحويل الأموال والبضائع وحرية التملك والعمل. وقد طبق السودان البند المتعلق بالتنقل، بإلغاء التأشيرات تماماً للمصريين. وتجني العمالة المصرية ثمار هذا الإنجاز، بعدما أصبح العامل المصري في فترة وجيزة عماد حركة الإنشاءات والبناء، ويتم الآن توفير ما يعادل ٥٠٠ فرصة عمل للمصريين كل أسبوع في ذلك القطاع الحيوي، فيما لا تزال السلطات المصرية تتردد في إزالة حاجز التأشيرة عن أهم شريحة سودانية، أعني شريحة الشباب من الذكور ما بين ١٨ إلى ٥٠ عاماً. كما يريد السودانيون فتح الجامعة المصرية وفرص الدراسات العليا لهم، بمعاملتهم كمعاملة المصريين، في ما يخص إلغاء الرسوم وتعقيدات الموافقة الأمنية وغيرها.

يريد السودانيون أيضاً الإسراع بتنفيذ المشاريع التعليمية التي وعدت بها مصر، مثل مشروع الجامعة التقنية وجامعة الإسكندرية في جوبا، مع التوأمة مع الجامعات السودانية.

÷ أما مرحلياً، فالمطلوب إكمال مشروع قناة جونقلي، خصوصاً أن الظروف السياسية والأمنية مواتية، مع إجراء التعديلات المطلوبة، لأن الرعاة في جنوب السودان امتعضوا لأنها كانت خالية من الجسور، مما أدى إلى إعاقة حركة الماشية. وهذه الجسور تعد صمام حركة الحياة وبدونها لا يتم انتقال البشر. ومعروف أن قناة جونقلي حاضرة وسليمة، وأنجز ثلثاها قبل حرب الجنوب الأخيرة. ولم يبق إلا إكمال الثلث الباقي، وإعادة تطهيرها لتتدفق المياه وتبدأ الملاحة وينطلق التواصل، حيث ستختصر الطريق ما بين يور إلى ملكال من أسبوعين إلى يومين أو ثلاثة.

على الصعيد المرحلي أيضاً، مطلوب انجاز مشروعات الري المعلقة، والمشاريع الزراعية التي تستوعب الأيادي العاملة السودانية والمصرية، الأمر الذي يوفر الأمن الغذائي لشطري الوادي ويمهد الطريق للتكامل المنشود على مختلف الصعد.

÷ من الناحية الاستراتيجية، مطلوب التفكير في مشاريع الري العملاقة لدارفور ومصر من البحيرات الجوفية، ومن القنوات التي يمكن مدها من خط تقسيم المياه ما بين الكونغو والسودان. مطلوب أيضاً تبني ايديولوجية للوحدة السودانية المصرية، نابعة من خصوصيات السودان وتنوعه، ومؤمنة لاحتياجات مصر المختلفة. وفي هذا الإطار فإننا نرنو للعلم الواحد والجيش الواحد، والرؤية الأمنية المشتركة. صحيح أن بعض هذا الكلام يبدو الآن آمالاً بعيدة المدى، ولكن خبرة التاريخ علمتنا أنه إذا ما توافرت الإرادة وصدق العزم فإن الأحلام يمكن أن تتحول إلى حقائق بغير عناء.

الأخبار

هل تحقق الفضائيات... «نبوءة» سعيد عقل؟

بعد نجاح المسلسلات التركية المُدبلجة إلى اللهجة السورية، وانتشار الأعمال البدوية، وانحسار الإنتاجات التاريخية لمصلحة الدراما الاجتماعية... ماذا بقي من الفُصحى على الشاشات العربية؟

زينة منصور

في العدد الثالث من المجلة الفصلية الصادرة عن اتحاد إذاعات الدول العربية، توقّف الاتحاد عند مسألة «الإنتاج الإعلامي العربي بين اللهجة العامية واللغة العربية الفصحى»، في محاولة منه لتسليط الضوء على استبدال اللغة العربية الفصحى باللهجة المحكية، وهي ظاهرةٌ اجتاحت الشاشات والإذاعات العربية في الفترة الأخيرة. هكذا، يبدو أن وسائل الإعلام العربية تأثرت بموجة الإنتاجات الإذاعية والتلفزيونية باللهجة المحكية، على اعتبارها مرآة تعكس الحراك الاجتماعي داخل المجتمعات، ومن ثم تصدِّره إلى خارج الحدود. غير أنه غاب عن الأذهان حجم التراجع الذي لحق بالثقافة العربية، حالما تقدمت هذه اللهجات على حساب العربية الفصحى التي صدّرت حرفها إلى بلاد الأناضول وفارس وآسيا الوسطى (×). فهل صحّت نبوءة الشاعر سعيد عقل يوم توقع اندثار اللغة العربية لمصلحة اللهجات المحكية، إذ يختفي الحرف العربي ليُستبدل بالحرف اللاتيني كما حدث في تركيا بعد أتاتورك؟ وهل ما تعيشه الأجيال العربية اليوم من تجربة الكتابة الإلكترونية بالحرف اللاتيني تأكيد لهذه الفكرة؟

لم يشهد الإعلام العربي المرئي والمسموع مجافاةً للغة العربية الفصحى، كما يحدث اليوم. وبات سلطان اللغة الفصحى يتراجع لتحلّ مكانه سلاطين اللهجات المحلية في الإنتاج الإعلامي الإذاعي والتلفزيوني والإعلاني. هذه اللغة التي جرت دسترتها على اعتبارها اللغة الرسمية للدول العربية، تشهد اندثاراً في ظل إهمالها وعدم تطويرها الإعلامي بطريقة تقرّبها من المشاهدين وتمنع انحسارها بالمؤسسات التربوية والأكاديمية وشريحة المثقفين العرب. ويجوز القول إنه لولا التزام الإعلام الإخباري والمكتوب بهذه اللغة، لكانت على وشك الاختفاء في ظل تراجع حركة التأليف والنشر والطباعة وابتعاد الناس عن القراءة.

وفي غمرة النجاحات لكثير من الإنتاجات التي قدّمت باللهجة المحلية، وآخرها هذا العام المسلسلات التركية المدبلجة إلى السورية. وقد أعجبت بعضهم على اعتبارها لهجة الساحل السوري القريبة للغة التركية. (علماً أن اللغة العربية تحتل أربعين في المئة من مصطلحاتها)... تجدُ أن الحل الأمثل يبقى برسم الإعلام والمؤسسات التربوية لتطوير هذه اللغة «الإرث»، لتصبح لغة وسطية تحافظ على حضارتها وتتطور مع عصرها ولا تهجره.

فالإنتاج الإعلامي المرئي والإذاعي يشهد منذ أعوام تقدماً ناجحاً، إن كان على مستوى البرامج أو الدراما، إذ إنّ البرامج اللبنانية الناجحة حملت اللهجة اللبنانية على أجنحتها إلى آخر أصقاع الأرض، إضافة إلى الأغنية اللبنانية والمسرح.

وتعرّف الجمهور العربي أخيراً إلى عدد كبير من الأعمال البدوية الناجحة التي قرّبت اللهجة إلى المشاهد العربي منذ مسلسل «نمر بن عدوان» (الصورة)، و«عيون عليا»، و«عودة أبو تايه» واحتلت شأناً مهماً في مساحة الإنتاجات العربية وأنفقت عليها موازنات ضخمة. وتشهد الدراما الخليجية قفزة نوعية فتطرح نفسها على خارطة الإنتاج التلفزيوني العربي. إلا أن ذلك لا يمكن أن يقلل من حجم النجاح الذي لقيه مثلاً برنامج «شاعر المليون» الذي سجل العام الماضي على فضائية «أبو ظبي» نسبة متابعة عالية في الخليج العربي، ما يشير إلى شدة اشتياق الجمهور للاستماع إلى لغته. أما في مسلسل «أسمهان»، فلاحظ المشاهد تنوّع اللهجات المحكية ما بين السورية والمصرية واللبنانية. ومع ذلك، أشار مثقفون مصريون إلى أن اعتماد الإذاعة والتلفزيون المصري البرمجة بالعامية أدى إلى تراجع ثقافي في المجتمع.

وبالنظر الى الخارطة الدرامية هذا العام، نجد أن المسلسل المنتج باللغة العربية الفصحى شبه مفقود باستثناء «أبو جعفر المنصور». وإذا كانت الدراما السورية بإنتاجاتها التلفزيونية قد حققت اختراقاً كبيراً لدى المشاهد العربي، وبالتالي تمكّنت من نقل لهجة بلادها إلى العالم العربي فإنه لا يخفى على أحد أن نجاح هذه الدراما يأتي من رحم اللغة الفصحى التي يبرع فيها معظم كتّاب الدراما السوريين. كما أن المراقب لتجربة الاتحاد الأوروبي، يجدُ هذا الحرص الشديد لدى الدول المنضوية في هذه البوتقة على الحفاظ على لغتها وهويتها الثقافية في قالب التنوع الأوروبي... فيما العالم العربي الذي يملك قاعدة مشتركة من اللغة الفصحى الموحدة تتضاءل قاعدته عاماً بعد عام، ولا من يعترض!

- الأناضول: تركيا اعتمدت الحرف اللاتيني منذ ٨٥ عاماً مع أتاتورك
- آسيا الوسطى: باكستان وأفغانستان وبعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً، تكتب بالحرف العربي
- بلاد فارس: إيران تكتب بالحرف العربي